

Distr.: General  
17 October 2014  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون  
البند ١٣٥ من جدول الأعمال  
خطة المؤتمرات

## خطة المؤتمرات\*

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

## أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/69/120 و Corr.1). وبالإضافة إلى ذلك، كان معروضا على اللجنة الاستشارية، للعلم، تقرير لجنة المؤتمرات لعام ٢٠١٤ (A/69/32)، الذي يتضمن في المرفق الأول منه نص مشروع قرار عن خطة المؤتمرات. واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وتوضيحات إضافية ووافوها في النهاية بردود خطية استلمت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٢ - ويتضمن تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات، الذي قدم عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٨ وغيره من الولايات ذات الصلة، معلومات عن مسائل تتعلق بإدارة المؤتمرات وعن المبادرات التي اتخذتها الأمانة العامة لتحسين نوعية خدمات المؤتمرات التي تقدم إلى الدول الأعضاء. وأتيحت أيضا بيانات إحصائية إضافية مكملتها للتقرير على موقع لجنة المؤتمرات على شبكة الإنترنت.

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150115 150115 14-62896 (A)



## ثانياً - إدارة الاجتماعات

استخدام موارد خدمات المؤتمرات ومرافقها

٣ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أنه جرى تجاوز المقياس المرجعي البالغ ٨٠ في المائة لاستخدام موارد ومرافق خدمات المؤتمرات بالأمانة العامة في جميع مراكز العمل الأربعة التي تقدم خدمات المؤتمرات (نيويورك، وجنيف، وفيينا، ونيروبي)، حيث بلغ ٨٢ في المائة في عام ٢٠١٣ و ٨٤ في المائة في عام ٢٠١٢. ويقدم في التقرير المزيد من المعلومات المفصلة إضافة إلى تحليل لمعدلات الاستخدام حسب مركز العمل (A/69/120، الفقرات ١٠-٢٢). وتشير اللجنة الاستشارية، بالمقارنة، إلى أن متوسط معامل الاستخدام في جميع مراكز العمل الأربعة بلغ ٨٥ في المائة في كل من عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٠ (A/68/567، الفقرة ٣). وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن صيغة حساب معدلات الاستخدام تستند إلى عدد الاجتماعات المقررة مقابل العدد الفعلي للاجتماعات المعقودة. وفي هذا الصدد، تشير لجنة المؤتمرات في تقريرها إلى أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات عملت عن كثب مع أمانات ومكاتب الهيئات الحكومية الدولية الثماني التي كان معامل الاستخدام لديها على مدى السنوات العشر السابقة أقل من المقياس المرجعي البالغ ٨٠ في المائة، وقدمت عدداً من المقترحات لتحسين استخدام تلك الهيئات لخدمات المؤتمرات (A/69/32، الفقرة ٢١).

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معدل الاستخدام العام في جميع مراكز العمل الأربعة يقترب من المقياس المرجعي البالغ ٨٠ في المائة، غير أن اللجنة ترى أنه ينبغي مراقبة المعدل عن كثب نظراً لانخفاضه بمقدار ثلاث نقاط مئوية، من ٨٥ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٨٢ في المائة في عام ٢٠١٣. وترحب اللجنة بالجهود المبذولة حتى الآن، لكنها تؤكد من جديد ما يساورها من قلق إزاء معدلات استخدام موارد خدمات المؤتمرات ومرافقها (A/68/567، الفقرة ٥).

استخدام مركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٥ - تتناول اللجنة الاستشارية تحديداً استخدام مركز المؤتمرات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في تقريرها الأخير عن التقدم المحرز في تشييد مرافق إضافية للاجتماعات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (A/69/415، الفقرات ٤٣-٤٦). وفي سياق هذا التقرير، أبلغت اللجنة بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حسبت معدل الإشغال على أساس عدد غرف الاجتماعات، في حين قامت مراكز العمل الأخرى باستخدام منهجية تستند إلى عدد الاجتماعات المقررة مقابل العدد الفعلي للاجتماعات المعقودة. وتعتمد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حالياً المنهجية

التي تستخدمها مراكز العمل الأخرى وتقوم بتطبيقها بأثر رجعي. وبالتالي، فإن معدل استخدام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٢، على سبيل المثال، يبلغ حاليا ٨٠,٥ في المائة بدلا من ٦٢ في المائة عند حسابه باستخدام المنهجية القديمة. ولأغراض الميزانية، ترى اللجنة أن المعلومات المتعلقة بمعدلات الاستخدام التي تظهر الإشغال الفعلي مقابل القدرة الكاملة المتاحة في جميع مرافق المؤتمرات التابعة للأمانة العامة ينبغي أن تقدم إليها في سياق مشاريع الميزانيات المقبلة.

٦ - وأبدت اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق ملاحظات وقدمت توصيات بشأن الاستدامة المالية للمركز. وفيما يتعلق بصيغة التعادل (٥٠-٥٠) بين توفير الدخل وتحمل التكاليف، تشير اللجنة إلى توصيتها بأن يجري إدراج التكاليف غير المباشرة في هذه الصيغة (A/68/567، الفقرة ٩) وتعرب اللجنة عن أسفها لأن الأمين العام لم يقدم في التقرير الحالي عن خطة المؤتمرات آخر ما استجد من معلومات بشأن هذه المسألة. ورغم أن الأمانة العامة قدمت توضيحا عاما بشأن هذا الحد الأدنى فيما يتعلق بتقرير اللجنة عن التقدم المحرز في تشييد مرافق إضافية للاجتماعات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فإنها لم تحدد ما إذا كانت نقطة التعادل المستهدفة التي تبلغ نسبة ٥٠-٥٠ تقوم على استرداد التكلفة الكاملة (انظر A/69/415، الفقرتان ٤٥ و ٤٦). وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في وقت نظرها في هذا التقرير، توضيحا بشأن ما إذا كانت نقطة التعادل المستهدفة التي تبلغ نسبة ٥٠ في المائة تقوم على استرداد التكلفة الكاملة، بما في ذلك جميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة.

٧ - ويوضح الأمين العام أن هناك زيادة في الشراكات مع الوكالة الإثيوبية للسياحة ووزارة الثقافة والسياحة الإثيوبية وشركات الطيران الرئيسية وكبار منظمي الرحلات السياحية، مما سيساعد مركز المؤتمرات على أن يصبح تدريجيا مجتمعا لتقديم الخدمات يتسم بمزيد من الكفاءة والفعالية. وعلاوة على ذلك، سيبدأ مركز المؤتمرات أيضا في عام ٢٠١٤، من خلال توثيق شراكاته مع شركات الطيران الكبرى، والفنادق ذات العلامات التجارية ومشغلي الجولات المختارة، بتقديم رحلات قصيرة إلى وجهات متعددة داخل إثيوبيا وإلى الدول المجاورة لتعزيز صورة علامتها التجارية (A/69/120، الفقرة ٢٩). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن المبررات الخطية المتعلقة باستخدام مركز المؤتمرات لأغراض القطاع الخاص لم تقدم. وتعتمزم اللجنة الاستشارية العودة إلى هذه المسألة في سياق مقترحات الميزانية المقبلة المتعلقة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

## ثالثا - الإدارة الكلية المتكاملة لخدمات المؤتمرات

### إدارة المؤتمرات

٨ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات والمدراء العامين لمكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي اتفقوا على تحديد مسؤولياتهم المتعلقة بسياسات إدارة المؤتمرات وعملياتها واستخدام مواردها (A/69/120، الفقرة ٣١). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن هذه المسألة ما برحت قيد الاستعراض منذ عدد من السنوات. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن نشرات الأمين العام الجديدة ذات الصلة بهذا الموضوع ستنوه بأن العمليات الأربع لإدارة المؤتمرات تشكل جزءا من القدرة الكلية للأمانة العامة في مجال خدمات المؤتمرات التي تمول من خلال الباب ٢ من الميزانية البرنامجية. ويشار إلى أن مديري خدمات المؤتمرات في جنيف وفيينا ونيروبي سيكونون مسؤولين أمام المديرين العامين لكل منهم وأمام وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وفي إطار هذه المسؤولية المشتركة تحديدا: (أ) بيت وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، بالتشاور مع المدير العام، في تخصيص الموارد المتاحة في إطار الميزانية البرنامجية للمنظمة ويشرف على استخدامها ويصدر التوجيهات لمدراء الشعب بشأن جميع المسائل المتعلقة باستراتيجيات خدمات المؤتمرات وسياساتها وأساليب عملها وتخطيط الطاقة الإنتاجية على الصعيد العالمي، وتخطيط عبء العمل على الصعيد العالمي، والتنسيق؛ (ب) يشرف المدير العام على الأنشطة التنفيذية للشعب، بما في ذلك تنفيذ السياسات، ويوفر التوجيه التنفيذي والإدارة للموظفين المعيّنين محليا تحت سلطته. وعلاوة على ذلك، لئن كانت كيانات خدمات المؤتمرات ستقدم الخدمات للزبائن المحليين، فهي ستسهم أيضا في تقديم خدمات المؤتمرات على الصعيد العالمي، على نحو ما ينسقها وكيل الأمين العام.

٩ - وعلقت اللجنة الاستشارية باستفاضة على الأهمية التي توليها لسلطة وكيل الأمين العام ومساءلته فيما يتعلق بإدارة جميع موارد المنظمة المخصصة لتقديم الخدمات للمؤتمرات والمدرجة في إطار الباب ٢ من الميزانية البرنامجية (A/68/567، الفقرة ١٠) وهي ترحب بأن عملية تحديد نطاق المسؤوليات قد اختتمت الآن بنجاح.

قاعدة الإدارة الكلية المتكاملة لخدمات المؤتمرات، المعروفة سابقا باسم "قاعدة الجوار"

١٠ - سبق أن قدمت اللجنة الاستشارية تعليقاتها وملاحظاتها بشأن تطبيق الإدارة لما يسمى قاعدة الجوار فيما يتعلق باستخدام الموارد. وهذه القاعدة هي وصف للجهود

التراكمية التي تبذلها مراكز العمل الأربعة واللجان الإقليمية للتوصل إلى الصيغة الأكثر كفاءة لتقديم الخدمات للاجتماعات المعقودة خارج المقار المعيّنة لها، بما في ذلك، تقليل تكاليف السفر إلى أدنى حد ممكن من بين أمور أخرى (A/68/567، الفقرة ١٢). وذكرت اللجنة سابقاً أن استخدام هذا المصطلح مضلل وأنه ينبغي للأمين العام أن ينظر في إعادة تسميته على النحو الملائم (المرجع نفسه، الفقرة ١٣). ويشير الأمين العام في الفقرة ٣٣ من أحدث تقاريره إلى أن الممارسة أصبحت تعرف حالياً باسم قاعدة الإدارة الكلية المتكاملة.

١١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوفورات الافتراضية لنيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي بلغت في عام ٢٠١٣ نحو ١,٣ مليون دولار نتيجة تطبيق مفهوم تقاسم عبء العمل في إطار قاعدة الإدارة الكلية المتكاملة. وترحب اللجنة الاستشارية بأوجه الكفاءة المحققة في إطار قاعدة الإدارة الكلية المتكاملة.

## رابعا - المسائل المتعلقة بالوثائق والمنشورات

### الرقمنة

١٢ - يشير الأمين العام إلى أن إدارة شؤون الإعلام وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تواصلان العمل معاً لزيادة إمكانية الاطلاع على وثائق الأمم المتحدة التاريخية عن طريق شبكة الإنترنت (A/69/120، الفقرة ٥٨). وفيما يتعلق بالعمل المطلوب لهذا الغرض، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن ١٤٠ موظفاً من موظفي إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات الذين ألغيت وظائفهم في ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ يعملون حالياً في مكتبة داغ همرشولد في مجال رقمنة الوثائق. وقد أتيح القيام بذلك من خلال توفير موارد من خارج الميزانية. وأبلغت اللجنة لدى استفسارها بأن الرقمنة تشمل خطوات عدة، بما في ذلك تحديد الوثائق واستخراجها وإعدادها ومسحها ضوئياً، وإنشاء بيانات وصفية، مثل العناوين والتواريخ والمواضيع. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه لا يوجد حرد موثوق وشامل للوثائق إلا أن ما يقدر بنحو ١٧ مليون وثيقة بحاجة إلى الرقمنة، حيث يقدر أن نحو هناك ٤ ملايين وثيقة تعتبر من الوثائق الهامة. وبالإضافة إلى ذلك، علمت اللجنة أنه جرت رقمنة حوالي ٣٥٠.٠٠٠ وثيقة منذ أن بدأت العملية في عام ١٩٩٨. وأبلغت اللجنة بأن المكتبة تقوم حالياً بتقييم الخيارات المتعلقة بتسريع العملية، استجابة لطلب من لجنة المؤتمرات بهذا الشأن. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن لجنة المؤتمرات ما برحت تزود بمعلومات عن حجم الوثائق المراد رقمنتها والمعايير المتبعة في اختيارها والتكنولوجيا والخبرة اللازمة للقيام بذلك (انظر A/69/32، الفقرة ٣٥).

١٣ - وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود المشتركة الرامية إلى رقمنة وثائق الأمم المتحدة، وتأمل بأن تقوم إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، بالإبلاغ عن الموارد المخصصة لهذه العملية، بما في ذلك عن أي تبرعات ترد لهذا الغرض. وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقاتها السابقة المتعلقة بعملية الرقمنة، وتتطلع إلى تلقي آخر ما يستجد من معلومات بشأن حالة عملية الرقمنة في التقرير المقبل للأمين العام عن خطة المؤتمرات (انظر أيضا A/68/567، الفقرة ١٦).

١٤ - وتؤكد اللجنة الاستشارية تعليقاتها السابقة بشأن الحاجة إلى تحسين عملية التقييد بالمواعيد النهائية لتقديم الوثائق وإصدارها (انظر أيضا A/68/567، الفقرات ١٩-٢١). وترد في الفقرات من ٤٤ إلى ٥٧ من تقرير الأمين العام معلومات عن إدارة الوثائق ومعدلات تقديم الوثائق في جميع مراكز العمل. وتأمل اللجنة بأن تتواصل الجهود لكفالة إصدار الوثائق في مواعيدها حتى يتاح للدول الأعضاء الوقت الكافي لكي تستعد للاجتماعات المقررة.

#### خامسا - المسائل المتعلقة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية

١٥ - يتناول تقرير الأمين العام (A/69/120، الفقرات ٥٩-٧٨) وتقرير لجنة المؤتمرات (A/69/32، الفقرات ٣٨-٤٢) المسائل المتصلة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية.

#### القيود المتعلقة بالموارد

١٦ - تلاحظ اللجنة الاستشارية، فيما يتعلق بالموارد المتاحة لنظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، أن الجمعية العامة قد وافقت مؤخرا على إضافة ٢٠ أسبوعا من الاجتماعات إلى الجدول الزمني لمناسبات حقوق الإنسان. وفي الفقرة ٣٠ من القرار ٦٨/٢٦٨، قررت الجمعية العامة، تخصيص ثلاث لغات عمل رسمية كحد أقصى لأعمال هيئات معاهدات حقوق الإنسان، مع إدراج لغة رسمية رابعة، على أساس استثنائي، عند الحاجة من أجل تيسير التواصل فيما بين الأعضاء، على النحو الذي تحدده اللجنة المعنية، مع مراعاة ألا تشكل هذه التدابير سابقة، بالنظر إلى الطابع الخاص لهيئات المعاهدات، ودون المساس بحق كل دولة من الدول الأطراف في التفاعل مع هيئات المعاهدات بأي لغة من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، وفي أعقاب اتخاذ القرار، بأن ممثلين عن شعبة إدارة المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومفوضية حقوق الإنسان، عقدوا اجتماعا من أجل تحديد أثر هذه التغييرات، واتفقوا على اقتراح تخفيض الموارد المخصصة لتوفير الخدمات لهيئات المعاهدات في جنيف بمبلغ ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠١٥.

١٧ - وفيما يتعلق بالمسألة الأوسع نطاقا التي تتعلق بتوافر الموارد في الإدارة، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن جميع تدابير الحد من التكاليف قد تم استكشافها على نحو مستفيض في أعقاب التخفيضات في الميزانية بمبلغ ٦٣ مليون دولار، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٨ والتخفيض المذكور أعلاه، فيما يتعلق بهيئات المعاهدات. وتلاحظ اللجنة أن قدرة الإدارة على الوفاء باحتياجات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية في المنظمة تتوقف على عدد من العوامل المترابطة، بما في ذلك التخطيط الفعال وتوافر الموارد، وعبء العمل المنتظر، ومستويات الملاك الوظيفي المتوقعة.

١٨ - وفي موضوع ذي صلة، تشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقاتها بشأن وقف ترجمات الردود الخطية على قائمة القضايا الناشئة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وأبلغت اللجنة خلال مداوالاتها في سياق التقرير الثاني عن أداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بأن هذا التغيير في الممارسة قد أُبلغ في عام ٢٠١٢ في مذكرة شفوية تفيد بأن الأمانة العامة استغنت عن هذه الممارسة (انظر A/68/656، الفقرة ٢٠). وتشير اللجنة أيضا إلى أن الجمعية العامة أقرت توصية اللجنة بأن تقوم الجمعية العامة بتكليف الأمين العام بأن يعيد ممارسة ترجمة الردود الخطية على قائمة القضايا الناشئة عن هيئات حقوق الإنسان، وذلك بأثر فوري (القرار ٢٤٥/٦٨ ألف، الفقرة ١).

١٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى التعليقات التي أدلت بها في سياق الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، فيما يتعلق بتقديم خدمات الاجتماعات والمؤتمرات، بأنه يجب أن يكون إنجاز الولايات بفعالية وكفاءة على الدوام هو العامل الرئيسي في تحديد احتياجات الأمانة العامة من الموارد وهيكلها الوظيفي العام (A/68/7، الفصل الأول، الفقرة ١٩). وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة، في سياق تقريرها عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/68/L.37 بشأن تدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، أن الوفورات المحتملة تستند إلى افتراضات لم تختبر بعد، وأوصت في هذا الصدد بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبين في تقارير الأداء أي فروق في الاحتياجات المتعلقة بالموارد وفي إحصاءات حجم العمل (A/68/807، الفقرة ١٦). وترى اللجنة ضرورة مراعاة هذه المعلومات عند تحديد الاحتياجات من الموارد بالنسبة لمقترحات الميزانية المقبلة لكي تكفل تخصيص قدر كاف من الموارد للاحتياجات من خدمات المؤتمرات.

٢٠ - وثمة دور هام آخر لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات يتمثل في الحفاظ على طابع التعدد اللغوي في المنظمة، الأمر الذي يتطلب توفير موارد كافية. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقها الواردة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بأن الجمعية العامة قد أكدت في العديد من القرارات على أهمية كفالة إتاحة نصوص جميع وثائق الأمم المتحدة العامة الجديدة بجميع اللغات الرسمية الست، والمواد الإعلامية وجميع وثائق الأمم المتحدة القديمة من خلال الموقع الشبكي للأمم المتحدة، وضمان حصول الدول الأعضاء عليها دون تأخير (A/68/7، الفصل الثاني، الجزء السابع، الفقرة سابعا - ٢٨).

٢١ - وعلى صعيد ذي صلة، استفسرت اللجنة الاستشارية عن دور كل من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون الإعلام داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعدد اللغات ولكنها لم تتلق ردا مفصلا. وتعتزم اللجنة أن تعود إلى هذه المسألة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة التالية.

٢٢ - وترى اللجنة الاستشارية أن من الواجب عدم المساس بمبدأ التعدد اللغوي عن طريق محاولة تحقيق وفورات من خلال فرض قيود تؤثر على ترجمة الوثائق إلى جميع اللغات الرسمية، وأن الحفاظ على جودة الترجمة التحريرية هو أمر يتسم ببالغ الأهمية. وتعتزم اللجنة الاستشارية إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض الدقيق، لا سيما في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

#### جودة الخدمات التعاقدية

٢٣ - فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها الإدارة الرامية إلى إصدار وثائق عالية الجودة في جميع اللغات الرسمية، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الفحوصات العشوائية للترجمة التحريرية التعاقدية هي إحدى وسائل مراقبة الجودة، التي بدأت في عام ٢٠٠٨ في أعقاب التوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات (A/63/5 (Vol. I)، الفقرة ١٠ (هـ هـ)، والفقرة ٢٩٧). وأبلغت اللجنة ردا على استفسار آخر، بأنه تجري مراجعة النص الكامل للوثائق القصيرة، أو أجزاء من نصوص الوثائق الأطول. وإذا ما تبين من الفحص الجزئي ضرورة إجراء المزيد من المراجعة المتعمقة، يتم فحص النص بكامله. وينفذ ما لا يقل عن ٢٠ فحصا سليما لمراقبة الجودة في السنة، باستخدام استمارة تقييم موحدة، يضاف إليها اسم الشركة أو المترجم الحر بعد إتمام التقييم من أجل ضمان عدم الكشف عن الهوية. وعلاوة على ذلك، يجري فحص فرادى المتعاقدين قبل إدراجهم في القوائم ذات الصلة، في حين تخصص كل دائرة ترجمة مركز اتصال لمراقبة الجودة يتناوب



على الاضطلاع بمهامه مراجع أقدم برتبة ف-٥. وأبلغت اللجنة أيضا بأن تنفيذ النظام الإلكتروني الشامل للنصوص gText خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ من شأنه تحسين نوعية ناتج الترجمة التحريرية الخارجية من خلال توفير وصول المتعاقدين إلى نظام واحد ومتكامل لأدوات الترجمة التحريرية والوثائق والمصطلحات والمعلومات التي يستخدمها جميع موظفي اللغات بالأمم المتحدة. وتطلب اللجنة الاستشارية توفير بيانات مقارنة فيما يتعلق بعدد فحوصات مراقبة الجودة التي تجري، ومجموع عدد الوثائق المترجمة، في سياق التقرير المقبل عن خطة المؤتمرات.

جهود الاتصال الرامية إلى تحديد موظفي اللغات، والتخطيط لتعاقب الموظفين

٢٤ - خلال الاستعراض الذي أجرته اللجنة الاستشارية لتقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات، أبلغت اللجنة لدى استفسارها، بأن هناك عجزا كبيرا في قدرات الترجمة التحريرية، يعزى جزئيا إلى ارتفاع معدل الشواغر في الترجمة التحريرية الفرنسية وفي الرتبة ف-٤ في المقام الأول. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن ارتفاع معدل الشواغر في دوائر اللغات الفرنسية تجري معالجته من خلال اتخاذ تدابير خاصة، بما في ذلك استخدام الموارد التعاقدية، التي شكلت ما يقرب من ٥٠ في المائة من عبء عمل الترجمة الفرنسية في عام ٢٠١٤.

٢٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في ضوء ارتفاع معدلات الشغور الفعلية والمتوقعة في إطار هذه المجموعة اللغوية، واصلت الإدارة تنفيذ برنامج الاتصال الذي تضطلع به، واتخاذ مبادرات أخرى ترمي إلى تحديد مرشحين مناسبين للترجمة التحريرية الفرنسية نظرا للعدد القليل من المرشحين الذين اجتازوا الامتحان اللغوي التنافسي. وعلاوة على ذلك، رفض عدد من المرشحين الذين اجتازوا الامتحانات ذات الصلة عروض العمل في نيويورك، وفضلوا انتظار شواغر في جنيف أو فيينا.

٢٦ - وفي الوقت نفسه، يتوقع أن يتقاعد ١١٤ موظفا، أو ١٣ في المائة، من موظفي اللغات في الفئة الفنية الذين يبلغ عددهم ٨٨٧ موظفا في جميع المجموعات اللغوية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويتضمن تقرير الأمين العام وصفا لجهود الاتصال التي تركز على التطوير الوظيفي والتخطيط لتعاقب الموظفين في اللغات الرسمية الست، والتي تشمل النهج المتبعة في الاتحاد الأوروبي/برنامج البلدان الأفريقية، واستخدام قوائم اللغات (A/69/120، الفقرات ٦٣-٦٩). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن برنامج الاتصال بالجامعات الذي تنفذه الإدارة يضم ٢٢ جامعة وقعت على مذكرة تفاهم مع المنظمة، وتقع في بلدان تتكلم إحدى اللغات الرسمية الست.

٢٧ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقها السابقة بشأن مبادرات الاتصال والتخطيط لتعاقب الموظفين (A/68/567، الفقرة ٢٨). وفي حين تشيد اللجنة بالجهود المبذولة حتى الآن، فإنها تعتقد أيضا بأن التخطيط لتعاقب الموظفين يستلزم وضع خطة ابتكارية شاملة عملية المنحى وطويلة الأجل، مع مراعاة مختلف العوامل التي تؤثر في الشواغر الحالية والمقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، تشير اللجنة إلى أنها قد شجعت الأمين العام من قبل على توسيع نطاق البعد الجغرافي لبرنامج الاتصال (انظر A/68/7، الفصل الثاني، الفقرة أولا - ١٢٠). وترى اللجنة أنه ينبغي توسيع نطاق برنامج الاتصال، وينبغي في هذا السياق النظر في الاتصال بالجامعات، الموجودة في جميع الدول الأعضاء، التي توفر برامج لغوية مهنية عالية الجودة في أي من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك بتنسيق أنشطة الاتصال بما يكفي من القدرات داخل الإدارة بهدف ضمان اتباع نهج مبسط.

#### سادسا - مفهوم الخدمات الموفرة للورق

٢٨ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه تم تزويد لجنة المؤتمرات بمعلومات مستكملة عن مبادرة توفير الورق، بما في ذلك الطباعة حسب الطلب وبالتفصيل المتعلقة بالموظفين ودائرة تدوين المحاضر الحرفية (A/69/32، الفقرة ٣٧). وأبلغت اللجنة لدى استفسارها بأن الخدمات الموفرة للورق لا تزال تقدم لاجتماعات الدول الأعضاء في شكل خدمة إضافية ولكن غير إلزامية. وفي هذا الصدد، أوضح الأمين العام أن استخدام التسجيلات الصوتية الرقمية تستخدم بنجاح في بعض الكيانات، وأن الكيانات المعنية سوف تناقش استخدامها في المستقبل (A/69/120، الفقرتان ٥٥-٥٦). وسوف تبقي اللجنة الاستشارية هذه المسألة قيد الاستعراض، وتتطلع إلى تلقي آخر ما يستجد من معلومات في المستقبل في هذا الصدد.